جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	احمد جابر عبد الحسين				
أسم المشرف	أ.م.د. نضال رؤوف أحمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	إنعكاس ممارسات إدارة الأرباح على رأي مراقب الحسابات – بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية				
السنة	٢٠٢٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يهَدَف هذا البحث إلى تقييم تقرير مراقب الحسابات كونه الخلاصة و المنتج النهائي لعملية التدقيق التي يقوم بها مراقب الحسابات بعد انتهاء عملية التدقيق , إذ تتم عملية التقييم هذه في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح التي تمارسها أو تنتهجها الإدارة في القوائم المالية للمصارف , وهذه الممارسات بطبيعة الحال ستنعكس سلباً على تقارير مراقبي الحسابات ومن نواحي عديدة منها انخفاض جودة عملية التدقيق , تأثر مستوى مسؤوليات ومهام مراقبي الحسابات , ومن أهم هذه النواحي هو رأي مراقبي الحسابات , إذ في ظل وجود مثل هذه الممارسات سوف يتغير رأي مراقب الحسابات عما كان عليه قبل وجودها , فعملية التحريف والتضليل والتلاعب في القوائم المالية بهدف إدارة الأرباح تقتضي صدور رأي آخر غير الرأي النظيف , سواء كان رأي متحفظ أو سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي وحسب ما مبين في المعايير الدولية والمحلية من ظروف إصدار الرأي غير النظيف . وتمثل هذه القضية المشكلة الرئيسة لهذا البحث. خلص البحث إلى جملة من النتائج منها , تأشير ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف عينة البحث و عدم اتخاذ مراقبي الحسابات موقف بالضد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف عينة البحث وللسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) و يمثل الرأي النظيف لمراقب الحسابات (٩١ %) من إجمالي الآراء البالغ (٥٥) رأي , في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح , للمصارف عينة البحث , إذ بلغ عدد الرأي النظيف (٥٠) رأي , من العدد الإجمالي , البالغ (٥٥) رأي ويمثل الرأي المتحفظ ما نسبته (٩٪) من أجمالي الآراء , وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الرأي النظيف البالغ (٩١٪) من مجموع الآراء , و بلغت نسبة الرأي السلبي (٠.%) من إجمالي الآراء البالغ (٥٥) رأي , وإن نسبة الامتناع عن الرأي أو الاعتذار عن الرأي تساوي (٠. %) من إجمالي الآراء أيضاً , ولم تبين تقارير مراقبي الحسابات فرض				

	الاستمرارية للمصارف التي فيها ممارسات إدارة أرباح . **وأوصى البحث بجملة توصيات منها , بث الوعي الكافي لمعرفة وتوضيح ممارسات إدارة الأرباح وذلك بغرض بيان أضرارها وبالتالي الحد منها , تفعيل لجان التدقيق لما لها من دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**احمد عبيد عبد الله**			
أسم المشرف	**أ.م. د . تهاني مهدي عباس الموسوي** **م .د. هيثم عبد الخالق اسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تأثير توطين الرواتب على ربحية المصارف في ظل المسؤولية الاجتماعية** **بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف البحث إلى إيجاد العلاقة والتأثير لتوطين الرواتب (الدفع الالكتروني للرواتب والأجور) في الربحية المصرفية بدلالة مؤشراتها عن طريق الدور الوسيط للمسؤولية الاجتماعية بدلالة ابعادها مجتمعة للمصارف عينة البحث وبالتحديد خلال مدة البحث، ولغرض قياس المتغير المستقل (توطين الرواتب) فقد اعتمد البحث على إعداد الموطنين في المصارف، إما المتغير الوسيط (المسؤولية الاجتماعية)، فقد استخدم البحث أنموذج مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSRDISC) لقياس الابعاد المعتمدة في البحث والتي تضمنتها المواصفة الدولية الايزو ISO 26000، إما المتغير التابع (ربحية المصارف) فقد تم الاعتماد على النسب المالية الاكثر اتفاقاً بين الكتاب والباحثين كمؤشر للقياس، واستخدم البحث البيانات الكمية المفصح عنها في التقارير الفصلية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لمصارف العينة والبالغ عددها (٦) مصارف من أصل (١٠) مصارف مشاركة في مشروع توطين الرواتب وللمدة من الفصل الرابع لسنة/٢٠١٦ ولغاية الفصل الثالث لسنة/٢٠١٩، واستخدم البحث مجموعة من الاساليب الاحصائية تتمثل (اسلوب الارتباط البسيط،**			

	اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط واسلوب تحليل المسار) وكل ذلك بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS V.23) و (Amos V.23)، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها تحقيق التأثير غير المباشر لتوطين الرواتب على الربحية المصرفية من خلال المسؤولية الاجتماعية في جميع مصارف العينة ولكن كان التأثير الكلي (المباشر وغير المباشر) معنويا بمصرفين (مصرف اشور الدولي ومصرف الخليج التجاري)، والذي يشير الى ان الدور الاجتماعي لتوطين الرواتب قد ادى الى تحسين مؤشرات الربحية المصرفية، وغير معنويا في اربعة مصارف وهي (مصرف التنمية الدولي، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الشرق الاوسط، مصرف العراقي الاسلامي)، والذي يعني ان الدور الاجتماعي لتوطين الرواتب قد ادى الى تخفيض مؤشرات الربحية المصرفية، وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات ركزت بمجملها على ضرورة اعتماد مصارف العينة على خدمات مصرفية تتضمن تحقيق الارباح من جانب ومنفعة اجتماعية من جانب آخر، مثل تلك التي تهدف الى توفير أفضل نوعية للخدمات وفرص العمل، تلبية احتياجات المجتمع، وتوفير الخدمات بالجودة العالية، هي اهداف يمكن أن تكون مربحة والتي تعمل على جذب اكبر عدد ممكن من الزبائن، وهذا يؤدي الى توسيع الحصة السوقية لتلك المصرف وبالتالي تحسين ربحيتها .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	اشرف فائق محمد حسن			
أسم المشرف	أ.م.د.تهـــــاني مهدي الياســـــري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور البنك المركزي العراقي وبعض المصارف في عمليات مكافحة غسل الأموال التي تحدث عبر الحوالات الخارجية دراسة استطلاعية في البنك المركزي العراقي ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعتبر جريمة غسل الأموال ظاهرة تؤثر على الكثير من دول العالم لما لها من دور كبير في التأثير على اقتصاد أي دولة ووضعها المالي، اذ ان هذه الجريمة تقوم			

	بتخريب وتدمير اقتصاد أي دولة بالإضافة الى الاثار الاخرى التي تنتج عنها هذه الجريمة ، حيث ان التطور الحاصل بعد الثورة الصناعية واستخدام الأساليب الالكترونية الحديثة في عمليات المصرفية ساعدة غاسلي الأموال في الاتساع والانتشار خارج حدود الدولة الواحدة ، والتي ادت الى ان تكون هذه الجريمة ، جريمة عالمية عابر للحدود الامر الذي ادا الى ان تكون هناك وقفه حقيقية ضد هذه الظاهرة من قبل المجتمع الدولي . كما ان غاسلي الأموال مازالوا يستهدفون المؤسسات المالية ومنها المصارف في عمليات الغسل ، من اجل تحويل الأموال الغير شرعية الى أموال شرعية وفق إطار قانوني وعلني ومن خلال الثغرات الموجودة في الجهاز المصرفي، ومن هذا المنطلق تم الاخذ بواحد من اهم الجوانب التي يستهدفها غاسلي الأموال في الجهاز المصرفي، وهي الحوالات الخارجية وذلك لما تتمتع به من الآيات وإجراءات بسيطة عند مقارنتها مع غيرها من أدوات التمويل لعمليات التجارة الخارجية . وقد تمثلت البيانات باستمارة استبيان وزعت على البنك المركزي ومصرف الشرق الأوسط وطلاب المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بحجم عينة تمثلت ب ٦٠ موظف تم توزيع (٦٠) استمارة عليهم استرجعه بالكامل حيث قام الباحث باستخدام بعض الأساليب الإحصائية في الجانب العملي والمتمثلة (الانحراف المعياري، بالتحليل العاملي الاستكشافي، الانحدار الخطي البسيط، ، اختبار t، اختبارF) اضافه الى استخدام بعض الحالات العملية الحقيقية التي تم عرضها بصفه إحصائية والحصول على معاملات وجده فيها غسل اموال. حيث توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات : واهمها ان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ عالجه الكثير من الثغرات التي لم تغطيها القوانين السابقة. كما ان عمليات غسل الأموال التي قد تحدث في الجهاز المصرفي قد لا يكون سببها ضعف في الإجراءات المتبعة من قبل الجهاز المصرفي وانما قد يكون هناك ضعف رقابة الجهات ذات العلاقة الأخرى مثل الكمارك، والسفارات . كما وأوصى الباحث بالإسراع في تطبيق النظام الشامل لما له إثر في الحد من هذه الظاهرة ، و استحداث نظام الكتروني موحد بين البنك المركزي والمصارف لمتابعة التحويلات الخارجية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	ثامر عزيز موسى			
أسم المشرف	أ . د . بلاسم جميل خلف			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	دور إستراتيجية التعاون الدولي في الحد من ظاهرة غسل الاموال وتمويل الارهاب في العراق بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي	
السنة	٢٠٢٠	
اللغة	العربية	
الخلاصة	إنّ موضوع جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعد من الموضوعات التي اكتسبت أهمية كبيرة؛ لكونها عابرة للحدود ، لذلك نالت اهتمام المجتمع الدولي, إذ تم بذل الجهود الدولية والإقليمية والمحلية للدول كافة ، وإصدار الاتفاقيات, وإقامة المؤتمرات الدولية ، وتم إصدار معايير دولية من قبل المنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تعد مقياسا" للالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال ، وإصدار قوائم بالدول الملتزمة (كليا" أو جزئيا" أو غير ملتزمة) ، إذ أشار تقرير منظمة الفاتف عام ٢٠١٢ عن عدم امتثال العراق إلى (١٥) توصية من توصياتها, وقد عمل العراق على اتخاذ عدد من الإجراءات لمعالجة ذلك والتي تم ذكرها في الفصل الثالث من هذا البحث ، ويهدف البحث إلى بيان المفهوم والآثار والمراحل والأساليب والمصادر الخاصة بعمليات غسل الأموال ، ويهدف إلى معرفة المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, وما هي الجهود العربية والأجنبية للحد من الظاهرة ، ومعرفة مدى العلاقة بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ومعرفة دور الصندوق والبنك الدوليين وصندوق النقد العربي في مكافحة الظاهرة ، كذلك تطرق البحث إلى واقع الظاهرة في العراق ، وكذلك بيان موقف المشرع العراقي من الظاهرة ، وتطرق البحث إلى معرفة الجهود المحلية والإقليمية والدولية للعراق ، كذلك معرفة دور البنك المركزي العراقي في الحد من الظاهرة ، ومعرفة التحديات ونقاط الضعف لدى مكتب مكافحة غسل الأموال والمصارف العراقية في مواجهة الظاهرة ، ولتحقيق أهداف البحث فقد تم تصميم استمارة فحص (CHICK LIST) والتي تم أخذ فقراتها من توصيات مجموعة العمل المالي FATF الأربعون توصية ، موزعة على موظفي البنك المركزي العراقي, ومكتب مكافحة غسل الأموال, وإخصائيي مكافحة غسل الأموال (الأكاديميين – مدراء أقسام الإبلاغ في المصارف العراقية) ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها : أوضحت تقارير منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد أنّ البيئة العراقية كانت ولا زالت حاضنة للفساد الإداري والمالي, إذ تصدر العراق المراتب الأولى للفساد إقليميا" ودوليا" . مما جعله بيئة حاضنة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ولوحظ من خلال الدراسة الضعف الكبير في عمليات التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي بين العراق ودول العالم في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وفي ضوء هذه الاستنتاجات فقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات منها : اقتناء مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أنظمة إلكترونية مستحدثة لمتابعة التحركات المالية للأشخاص والشركات . العمل على معالجة القصور والتلكؤ في توصيات مجموعة العمل المالي FATF وتطبيقها بشكل كامل .	

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">حيدر شهاب احمد الصوفي</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م. د نضال رؤوف / أ.م. د حمزة فائق وهيب</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">الدور الاشرافي للبنك المركزي في حماية المستهلك المالي (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٢٠</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">تسعى الدراسات المصرفية إلى تعزيز ثقة المستهلك المالي بالجهاز المصرفي، ومدى شفافيته وحسن أدائه، وذلك لضرورة المحافظة على الاستقرار المالي، لكونه بيئة اقتصادية مهمة ترتكز عليها الدولة في بناء كيانها الاقتصادي، وذلك من خلال تأسيس أجهزة فعالة، ومدعومة بتشريعات وأنظمة رقابية، وتعليمات وضوابط واضحة، الهدف منها حماية المستهلك المالي ، لذلك سعى هذا البحث إلى توضيح طبيعة الدور الإشرافي للبنك المركزي في حماية المستهلك المالي، ومدى كفاية التشريعات والإجراءات الخاصة بذلك، ومثّلت هذه مشكلة البحث ، إذ انطلق البحث من افتراض أساسي قائم على اختبار الفجوة من حيث التطبيق والتوثيق للدور الإشرافي للبنك المركزي في نطاق حماية المستهلك المالي ، وتم استخدام منهج التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي بالاعتماد على استمارة الفحص، والتي أعدت وفقاً لدليل حماية المستهلك الصادر عن البنك المركزي العراقي ، أما عينة البحث فقد تكونت من (١٩) موظفاً من الإدارة العليا في دائرة مراقبة الصيرفة، ودائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي ، وتم اختيار مجموعة من الأبعاد لمتغيرات البحث، والتي تمثلت بأبعاد متغير الدور الإشرافي للبنك المركزي وهي (التشريعي) ، (التنظيمي والرقابي) ،(التوعوي والتثقيفي) وتمثلت أبعاد متغير حماية المستهلك المالي بـــ(المعاملة بعدل ومساواة ، الإفصاح والشفافية ، السلوك المهني ، حماية المستهلكين ضد الاحتيال المالي ، حماية الخصوصية وسرية المعلومات ، معالجة الشكاوي وتظلمات المستهلكين ، التنافسية ، حماية المستهلكين ضد مخاطر عمليات الإسناد الخارجي ، تعارض المصالح) ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها وجود فجوة في التطبيق والتوثيق للبعد التشريعي أي أنّ هناك ضعفاً للدور الإشرافي للبنك المركزي، بسبب عدم وجود قانون خاص بحماية المستهلك المالي ، وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها اقتراح تعديل قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة</td></tr>
</table>

	٢٠١٠ وتضمينه مواد خاصة بحماية المستهلك المالي أو تشريع قانون خاص بحماية المستهلك المالي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رحيم عباس دويح			
أسم المشرف	أ.م. د. أياد طاهر محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	" الحوكمة المؤسسية وتأثيرها على إدارة المخاطر المصرفية" بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الى دراسة تأثير الحوكمة المؤسسية في اعمال إدارة المخاطر، إذ تبرز أهمية الحوكمة المؤسسية في سعي المصارف على تحقيق الديمومة والبقاء وذلك بتخفيض احتمالية تعرض المصارف الى المخاطر، والتي تؤدي الى استبعادها من البيئة التي تعمل بها ومن ثم من السوق المالي، كما تكمن أهمية الحوكمة في أعمال إدارة المخاطر من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وخصوصاً لجنة إدارة المخاطر فضلاً عن الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر وتحديدها وتقييمها ومن ثم تخفيض تلك المخاطر الى الحد المقبول في السياسة المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ويمثل عينة البحث مصرف سومر التجاري كدراسة حالة اذ استند البحث على فرضية رئيسية مفادها إن تطبيق الحوكمة المؤسسية في مصرف سومر التجاري له تأثير على مخرجات قسم ادارة المخاطر في التقارير التي يصدرها القسم من خلال مقارنة تلك التقارير قبل وبعد تطبيق الحوكمة المؤسسية وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج من أهمها إن اعتماد الحوكمة المؤسسية لها أثر بالغ في اعمال اداره بالمخاطر المصرفية المختلفة (الائتمان، التشغيل، السيولة، السوق) من خلال مقارنة اعمال قسم ادارة المخاطر قبل وبعد تطبيق الحوكمة المؤسسية وذلك لتوفر الأدوات المناسبة للقسم منها دليل السياسات والإجراءات فضلاً عن توفر سياسة حدود المخاطر المقبولة من جانب ومن جانب اخر توفر هيكل تنظيمي واضح لعمل قسم إدارة المخاطر وأوصى الباحث على ضرورة تبني المصارف أهمية للحوكمة المؤسسية (لجنة إدارة المخاطر)، للدور الذي تلعبهُ لجنة إدارة المخاطر من خلال مواكبة التطورات السريعة في البيئة المصرفية التي من شأنها ان تؤدي الى تحديد				

	المسار الصحيح لديمومة العمل المصرفي وتوفير الأدوات الكافية لإدارة المخاطر وفق متطلبات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى كتوفير الأدوات والبرامج، منها برامج الأوضاع الضاغطة لتحديد التعرضات التي تواجه المصرف والاليات المستخدمة لتلافي هذه الظروف الضاغطة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رسول عبد الجليل مهدي			
أسم المشرف	أ. م. د سعد سلمان عواد المعيني أ. م. د تهاني مهدي عباس			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	العلاقة بين استراتيجية التحصيل والديون المتعثرة واثرها في سيولة المصارف التجارية			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	لاشك ان للمصارف الأثر الواضح في عملية التنمية الاقتصادية ؛كونها الشريان المالي للاقتصاد في البلد, لما لها من اهمية في تمويل المشاريع الاقتصادية بكافة انواعها على مستوى الاقتصاد ككل وعلى المستوى الفردي للأفراد , وتواجه هذه المصارف العديد من المعوقات والمشكلات أبرزها هي ظاهرة الديون المتعثرة , إذ أصبحت هذه الديون محل إهتمام كل المصارف التجارية , وذلك لما لها من تأثير في الاداء المالي للقطاع المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد الكلي للبلد بشكل عام, وايضا لما لها من اثار سلبية على المصارف, إذ تم التعَّرض الى الجانب النظري للديون المتعثرة, واستراتيجية التحصيل, والسيولة المصرفية, وتم إختيار تسعة مصارف تجارية مثلت المصارف التجارية كعينة للبحث تم الحصول على بياناتها من الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية . و من التحليل المالي تم الحصول على البيانات ذات العلاقة بالمؤشرات الخاصة بمتغيرات البحث , إذ تم استخدام (نسبة التحصيل للديون المتعثرة) كمؤشر قياس لاستراتيجية التحصيل , فيما تم قياس الديون المتعثرة بثلاثة نسب هي (نسبة الديون الى الموجودات , نسبة الديون الى الودائع , نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض). أما السيولة المصرفية فقد أستخدم			

	الباحث ثلاثة نسب كانت الاقرب لموضوع البحث وهي (نسبة السيولة القانونية , نسبة الرصيد النقدي , نسبة التوظيف), وقد تم إستخدام التحليل الاحصائي بوساطة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) . وبأستخدام الاداة التحليلية الاحصائية توصل البحث ان هناك علاقات ارتباط بين متغيرات هذا البحث, وأيضا علاقة أثر بيَّن نسب(استراتيجية التحصيل, والديون المتعثرة) في (نسب السيولة المصرفية) , كذلك إن ضعف المتابعة , وعدم دقة الدراسات الائتمانية , وعدم كفاية استراتيجية التحصيل المُنتهجة اسهم اسهاماً كبيراً في زيادة الظاهرة , وتفاقمها, وأيضا عدم الافصاح عن المبالغ المستحصلة من الديون المتعثرة في قوائم المصارف التجارية عينة البحث.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رغد كريم قاسم			
أسم المشرف	أ.م.د.حمزة فائق وهيب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تقييم تطبيق متطلبات الرقابة الاشرافية وفق مقررات بازل ٣,٢ على الاداء المالي للمصارف الاسلامية في العراق (دراسة حالة : مصرف التعاون الاسلامي للاستثمار والتنمية)			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	استهدف هذا البحث التعرف على الكيفية التي يتعامل بها البنك المركزي العراقي مع المصارف الإسلامية من حيث القواعد المنظمة لعملها وفقا لمقررات لجنة بازل ٣،٢، ومدى تقييم تطبيق متطلبات الرقابة الإشرافية على تلك المصارف وما هي المخاطر التي تكتنفها والتحديات التي تواجهها عند تطبيقها تلك المتطلبات، فضلا عن قياس قوة ونوع العلاقة بين متطلبات الرقابة الإشرافية، والأداء المالي لمصرف التعاون الإسلامي للسقوات (٢٠١٥-٢٠١٨)، وأنطلق البحث من فرضية رئيسة والتي مفادها: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين متطلبات الرقابة الإشرافية والأداء المالي، وبإستخدام التحليل المالي والإحصائي لمتغيرات البحث أظهرت نتائج التحليل والإختبار: ارتفاع نسب متطلبات الرقابة الإشرافية والمتمثلة بـ (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة الجاهزة، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة			

	التمويل المستقر، ونسبة الرافعة المالية في مصرف التعاون الإسلامي وعلى مدى سنوات البحث كانت أعلى من النسبة المعيارية التي أقرتها لجنة بازل، ذلك بسبب تعليمات البنك المركزي العراقي والتي تنص على زيادة رأس المال التنظيمي ليصل إلى (٢٥٠) مليار ديدار، وانخفاض قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، أي أن مصرف التعاون الإسلامي لايدخل باستثمارات خطرة، وهذا لا يتناسب مع حجم النشاط الذي يقوم به، ومن ثم لا يتناسب مع مستوى الأرباح، فضلا عن تجميد السيولة الفائضة، وبذلك يكون المصرف أقل قدرة على خلق النقد مقارنة فيما إذا استغل موارده بالشكل الامثل.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	ستار علي جاسم			
أسم المشرف	أ.د. فضيلة سلمان داود			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور استراتيجية التحفيز في تحسين جودة الخدمة المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	الباحث من خلال بحثه الحالي يهدف الى تسليط الضوء على دور استراتيجية التحفيز في تحسين جودة الخدمة المصرفية ، إذ تعد استراتيجية التحفيز من الاستراتيجيات المهمة التي تتبناها أغلب المصارف لما لها من تأثير على سلوكيات وتصرفات العاملين ، وذلك لما يتلقاه العاملين من دعم مادي ومعنوي من اداراتهم ، فضلا عن المديح والثناء للعاملين المتميزين وهذا ما يزيد من حماسهم واندفاعهم للعمل لتحقيق أداء متميز ، وهذا لا يتم الا عن طريق تشجيع العاملين وتحفيزهم لذلك تضطر المصارف الى تبني استراتيجيات تحفيز ناجحة لغرض تحقيق أداء ريادي في السوق المصرفي ومن ثم خوض مضمار سباق التنافس الدولي والعالمي . وعبر الاطلاع الميداني على واقع حال المصارف العراقية يطرح البحث الحالي معضلات كثيرة تعانيها المصارف عينة البحث وهي (مصرف الخليج التجاري ، المصرف الوطني الإسلامي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، سومر التجاري) ،وذلك لما تعانيه هذه المصارف من صعوبات وتحديات في تقديم الخدمة ، منها في				

	البنى التحتية ، وفي اعداد استراتيجيات تحفيزية خاصة بإنجاز الاعمال وكذلك مشاكل في كيفية تحقيق رضا الزبون (الداخلي والخارجي) . حيث اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الباحث مقياس (ليكرت الخماسي) في أداة الاستبانة التي عُدّت كأداة رئيسة للبحث فضلا عن المقابلات الشخصية والتقارير السنوية للمصارف . اذ تم توزيع استمارة الاستبانة على مجتمع العينة اذ بلغ عدد الاستبانات الموزعة لعينة القيادات العليا في المصارف عينة البحث (٤٠) استبانة ، اما عدد استبانات الموزعة على الموظفين في المصارف عينة البحث (٧٦) استبانة ، وقد تم أخذ آراء عينة من زبائن المصارف عن مدى جودة الخدمة المصرفية المقدمة من المصارف عينة البحث ، وتمَّ استخراج النتائج وفق برنامج (Spssv.v.23) وقد توصل البحث إلى أهم النتائج وهي : وجود علاقة ارتباط بين استراتيجية التحفيز وجودة الخدمة المصرفية . وكذلك تسهم استراتيجية التحفيز في تحسين جودة الخدمة المصرفية ، وأظهرت المصارف بأنها تعمل باستراتيجية التحفيز ولكنها متباينة من مصرف لآخر وكان مصرف الشرق الأوسط في الصدارة في أغلب ابعاد استراتيجية التحفيز .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	طالب حمد عواد			
أسم المشرف	أ.د. عامر محمد سلمان			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	آلية التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه آلية التدقيق الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الخاصة، من اجل المحافظة على مصالح الأطراف المختلفة وبما يحقق أهدافهم, وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على المفاهيم النظرية للتدقيق الداخلي ، وكذلك عرض المفاهيم النظرية لحوكمة الشركات، مع بيان أهم وأحدث معايير التدقيق الداخلي, وخاصة ما يتعلق منها بالحوكمة المصرفية، ولكي تحقق الدراسة النتائج المرجوة منها تم تدعيمها بدراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة والتي شملت (مصرف الخليج			

	التجاري ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف آشور الدولي للاستثمار ، مصرف بابل ، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الائتمان ، مصرف الاستثمار العراقي) وذلك باستخدام أداتان للبحث وهما (المقابلة, وقائمة الفحص) في جمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج SPSS الإحصائي, مما سمح بالوصول إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: ١. أصبح التدقيق الداخلي جزءاً متمم وضروري في هيكل حوكمة الشركات من خلال دوره في التقويم والتحقق والمساءلة وأضفاء الثقة على عمليات الإدارة والتقارير المالية فضلاً عن دوره من خلال الحوكمة في المحافظة على أموال المصرف وحسن استثمارها. ٢. يساهم التدقيق الداخليّ في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، إلا أنّه هناك فروقات في درجة المساهمة بين المصارف عينة البحث، إذ نجده يساهم في تطبيقها في بعض المصارف مثل مصرف اشور والمصرف الأهلي العراقي, ومصرف الائتمان, بينما في المصارف الأخرى يكون دوره ضعيف. كما وتوصل الباحث الى جملة من التوصيات كان أهمها: ١. إدخال مهام جديدة ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي كإشراك المدققين الداخليين في إعداد هيكل التعويضات والحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, بالإضافة إلى تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة فيما يخص استراتيجية المصرف ومدى تحقيقها؛ لتعظيم قيمة الأسهم مستقبلياً, وكذلك تأكد المدققين الداخليين من تحقق مستوى كافٍ من الإفصاح في التقارير السنوية, مع ضمان العدالة في الإفصاح إلى جميع الأطراف من ذوي المصالح .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	عبير رحمان سلطان			
أسم المشرف	أ. م. د. حمـــزة فائـــق وهـــيب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دورمـــراقـــب الامـتثال فـــي مكـــافحـــة غســـل الأمـــوال وتمـــويل الإرهـــاب بحـــث تطبيقـــي فـــي عـــينة مـــن المصـــارف العـــراقية			

السنة	٢٠٢٠
اللغة	العربية
الخلاصة	حُظيت ظاهرة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب بأهتمام واسع في دول العالم، والمنظمات الدولية لما أحدثته هذه الظاهرة من تأثيرات سلبية في مستوى الاقتصاد العالمي نتيجة إستغلال التطورات، وحداثة العمليات المصرفية لتمرير عمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب بقصد إضفاء صفة المشروعية على الأموال غير المشروعة، وطمس مصادرها الاجرامية، مما ألزم المصارف بزيادة الاجراءات الرقابية في سبيل الحَّد من هذه العمليات، والتي تخفي في طياتها غسل أموال، وذلك بوساطة تفعيل جهات، وبرامج وآليات المكافحة، ومنها مُراقبة الامتثال في المصارف، والتي تعَّد من أهم الوظائف في العمل المصرفي للتحقق من مدى إلتزام المصرف بتطبيق القوانين، والتعليمات المحلية، والمعايير الدولية، وتجنب مخاطر عدم الامتثال لها ولاسيما الضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والنتائج المترتبة عليها. ويسعى البحث الى بيان المفاهيم النظرية المتصلة بمتغيرات البحث، وتتمثل بمراقب الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والجهود الدولية، والاقليمية، والمحلية المبذولة بهذا الشأن، وبيان دور مراقب الامتثال في الحَّد من ظاهرة غسل الاموال وتمويل الارهاب بموجب القوانين، والتعليمات العراقية، ولتحقيق أهداف البحث، والحصول على البيانات اللازمة، فقد تم تصميم استبانة تم توزيعها على موظفي قسم مراقب الامتثال، وموظفي قسم الابلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف عينة البحث، والتي كان عددها (٥) مصارف اثنان حكوميان، وثلاثة مصارف أهلية، مستخدماً المنهج الوصفي والتحليلي، فضلا عن إستخدام تحليل الانحدار المتعدد لأختبار فرضيات البحث، وعرض عدد من حالات غسل الأموال، وتمويل الأرهاب المُشبه، أو الواقعة فعلاً في المصارف العراقية. وقد توصلت الباحثة الى جملة من الإستنتاجات، ومنها:- ١- يعزز الامتثال المصرفي للقوانين، والقواعد والمعايير قوة المصرف، وسمعته، وقدرته التنافسية. ٢- ضعف مراقب الامتثال في إقتراح السياسات، والاجراءات الجديدة، وتحديث االسياسات الاجراءات السابقة على وفق تطورات العمل المصرفي في المصارف الحكومية. ٣- عدم كفاية أعداد موظفي الامتثال في المصارف الاهلية، وعدم إطلاع مراقب الامتثال على عدد الحالات التي تم اكتشافها من قبل قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب، وضعف متابعته لأجراءات المصرف في التحفظ على الأموال المشتبه بها جرائم إرهاب

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**				
أسم الباحث	**علا سمير سبتي**				
أسم المشرف	**أ.م.د. محمود اسماعيل محمد**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**تأثير بعض نظم الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف** **بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية**				
السنة	**٢٠٢٠**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**نظراً للتطورات التكنولوجية التي شهدها القطاع المصرفي العراقي, والتي تتمثل باستخدام نظم الدفع الإلكتروني ضمن البنية التحتية لعمل المصارف, أدى ذلك الى السرعة والدقة في إنجاز المعاملات وتخفيض تكاليفها زيادة كفاءتها, فضلاً عن تقليل العمليات غير المؤتمتة في إنجاز المعاملات, فإن استخدام هذه الانظمة يمكن أن يؤثر في ربحية المصارف العراقية, وجاء البحث للتحقق من مدى أفاده المصارف التجارية العراقية من استخدام نظم الدفع الإلكتروني في تحسين ربحيتها والتحديات التي تواجهها, ويهدف هذا البحث لدراسة التحديات والمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي العراقي, لاستخدامه نظم الدفع الإلكتروني وبيان تأثيرها في ربحية المصارف التجارية, وأنطلق البحث من فرضيتين رئيستين, والتي مفادها يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف, ويوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مواجهه تحديات نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف, وتم اختيار المصارف التجارية العراقية كمجتمع للبحث, إذ تم من حصر جميع المصارف التجارية العراقية التي تشترك في كل من نظام التسوية الإجمالية الآنية, ونظام المقاصة الإلكترونية والبنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة, وبناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي وبعض المصارف تم تحديد عينة البحث, التي تشمل مجموعة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة, وهي كل من مصرف الرافدين ومصرف الأهلي العراقي ومصرف أشور الدولي ومصرف التنمية الدولي. وتم استخدام المنهج الوصفي التاريخي والتحليل الكمي والمالي والاحصائي واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من العينة البالغ عددها (٨٦) من مدراء وموظفين في اقسام المدفوعات والمالية, كما تم اعتماد على البيانات الكمية باستخدام اعداد العمليات التي تمت عن طريق نظم الدفع الإلكتروني (نظام التسوية الإجمالية الآنية , نظام المقاصة الإلكترونية) وقياس تأثيرها على الربحية المتمثلة بمؤشري (معدل العائد على حق الملكية, ومعدل العائد على الموجودات) للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٨), وأستخدم البرنامج الاحصائي (spss) لاحتساب (الوسط الحسابي, والانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف, ومعامل التحديد R^2 , وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد), ومن التحليل المالي والإحصائي لمتغيرات البحث.**				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	عمار حاتم حمد				
أسم المشرف	أ.م.د تهاني مهدي الياسري				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	أثر الوعي المصرفي في جذب الودائع والحد من ظاهرة الإكتناز بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠١١_٢٠١٧)				
السنة	٢٠٢٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعد الودائع المصرفية المصدر الأساس من مصادر تمويل المصارف التجارية حيث لا يستطيع أي مصرف الإستمرار في نشاطه ومزاولة عمله مالم تكن له القدرة والإمكانية الكافية في جذب الودائع من أجل تمويل القطاعات المختلفة وسد إحتياجاتها وهذا يعد أساس العمل المصرفي لذا تمثلت مشكلة البحث في إنخفاض حجم الودائع المصرفية على مستوى القطاع المصرفي وهذا أدى الى إبتعاد جزء كبير من العملة خارج سيطرة الجهاز المصرفي, ومن هنا يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها إثبات علاقة وتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وكذلك معرفة الأسباب التي دعت الأفراد الى العزوف عن إيداع مدخراتهم في المصارف التجارية أما بخصوص الفرضية التي إنطلق منها البحث هي وجود علاقة وتأثير للوعي المصرفي في جذب الودائع, تم إعتماد المنهج الإستقرائي فيما يتعلق بالجانب النظري أما الجانب العملي تم إستخدام المنهج (الوصفي- التحليلي) وإمتدت مدة الدراسة سبعة سنوات (٢٠١١-٢٠١٧) أما بخصوص مجال الدراسة يتألف من ثلاثة مصارف تجارية عراقية واحد منها مصرف حكومي وإثنان من المصارف الخاصة حيث تم إستهداف الفروع الرئيسة لتلك المصارف ولغرض تحقيق أهداف البحث تم إعداد إستمارتي إستبانة الأولى تم توزيعها على عينة				

	عشوائيـــــة من زبائن تلك المصارف مكـونـــــة من (١٤٤) زبونـــاً تتضمن محور واحد يتـــــألف من عشرة فقـــــرات أما الإستبانـــــة الثانيـــة تم توزيعها على عينـــــة عشوائية من الـــــموظفين مكونـــــة من (١٤٤) موظفـــــاً تتضمن ثلاثـــــة محـاور لكل محور عشرة فقـــــرات، وتم إسترجـــــاع (١٢٧) إستبانـة خاصـة بالموظفـين صالحـــة للتحليل الإحصائي أي بنسبـــة إسترجـاع بلغت (٨٨٪) أما الزبائن فقـــــد تم إسترجاعـــهـــا بالكامل، ولـغرض التوصل الى الـنتائـــــج تـــم إســتـعمال أهم المقاييس والأساليب الإحصائيـــــة من مقاييس التشتت والنزعـــــة المركزيـــــة وبـــما يتـــناســب مع طـــبيعـــــة الـــبيـــانات المـــتوافرة من خلال الإســتعانـــــة بمـجموعـــــة من البرامـــــج الجاهزة وهي برنامج SPSS v.23 وبرنامج,AMOS v.23 لحساب المؤشرات الإحصائيـــــة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	كفاح مكي كاظم			
أسم المشرف	أ.م. د خلود هادي الربيعي / أ.م. د حمزة فائق وهيب الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تأثير جرائم مهنية مصرفية في جذب الزبائن { بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية}			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الى دراسة الجرائم المصرفية وبالتحديد جرائم الاحتيال والاختلاس الرشوة, ومدى تأثر زبائن المصرف بتلك الجرائم وبالتالي تأثر ارباح المصرف, اذ تعد الجرائم المهنية من الجرائم المالية والاقتصادية التي ظهرت في العمليات المصرفية قديماً, وزاد خطرها في العصر الحديث مع نمو العمليات المصرفية وزيادة الجرائم المهنية, ويحاول هذا البحث التوصل الى اجابات واستنتاجات بخصوص التساؤلات الآتية وتقديم التوصيات المناسبة بما يخدم المصارف والزبائن عموماً :- ١- مدى تأثير هذه الجرائم على الزبائن.			

	٢- مدى اهتمام المصارف العراقية بموضوع الجرائم المهنية. ٣- مدى كفاية قوانين الدولة والأنظمة والتعليمات الصادرة بخصوص هذه الجرائم وامتثال المصارف لها. تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية, اما افراد عينة البحث فتمثلت بـ (مصرف الخليج التجاري- المصرف الصناعي- مصرف الرافدين), اما اداة جمع البيانات فتمثلت باستمارة الاستبيان لإنجاز متطلبات البحث العلمي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	لقاء سوادي محمد			
أسم المشرف	أ. د. بيداء ستار لفتة البياتي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تأثير الثقة التنظيمية في تحقيق المكانة الاستراتيجية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث تسليط الضوء على معرفة تأثير المتغير المستقل (الثقة التنظيمية) وابعاده المتمثلة بـــ (السياسات الادارية، فرص الابتكار وتحقيق الذات، توافر المعلومات، القيم التنظيمية السائدة) في تحقيق المتغير المعتمد (المكانة الاستراتيجية للمصارف) وابعاده المتمثلة بـــ (تشكيل التوقعات، بناء الشبكات، عمليات التعلم) وبيان مستوى استجابة المبحوثين للمتغيرين ودرجة ترتيب ابعادهما بحسب اولوياتهما واهميتها، فضلاً عن بيان الفروق المعنوية في استجابة العينة لفقرات الاستبانة بحسب المصارف المبحوثة وكذلك بحسب المتغيرات الشخصية للعينة والمتمثلة بـــ (العمر، المؤهل العلمي، الموقع الوظيفي، عدد سنوات الخدمة)، انطلاقاً من مشكلة رئيسة شخصت بعدة تساؤلات تضمنت ضعف ادراك المدراء في المصارف المبحوثة بموضوع الثقة التنظيمية وكيفية استثمارها من اجل تحقيق المكانة الاستراتيجية للمصارف وقد اعتمدت الاستبانة بوصفها اداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات من العينة البالغة عددها (١٣٨) شخصاً وممن هم في المواقع الوظيفية (مدير دائرة، ومدير قسم، ومعاون مدير قسم، ومسؤول شعبة، ومسؤول وحدة)، في المصارف العراقية الخاصة والواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة			

	بغداد وهي مصرف (الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، والاهلي العراقي، والخليج التجاري، والمنصور للاستثمار)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على البيانات والتقارير المالية لتلك المصارف وللسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٨) في تفسير النتائج، فضلاً عن إجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل الإجابات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V.18)، و(Amos V.24)، في احتساب (الوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، الوزن المئوي، معامل الاختلاف، تحليل الانحدار، تحليل المسار، تحليل التباين الاحادي، اختبار X^2)، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كانت من أبرزها وجود تأثير قوي للثقة التنظيمية مجتمعة في تحقيق المكانة الاستراتيجية للمصارف المبحوثة، فضلاً عن عدم وجود فروق معنوية في استجابة العينة لفقرات الاستبانة بحسب المصارف المبحوثة، بينما كان هناك فروق معنوية في استجابات العينة لفقرات الاستبانة بحسب المتغيرات الشخصية المتمثلة بـــــ (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة). الكلمات المفتاحية:- الثقة، الثقة التنظيمية، المكانة الاستراتيجية للمصارف.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	محمد حماد صافي			
أسم المشرف	أ.د.صلاح الدين عواد كريم			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	اثر التحول الى النظام الالكتروني الشامل في جودة الخدمة المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف هذا البحث تناول موضوع النظام الألكتروني الشامل بإبعاده في جودة الخدمة المصرفية بإبعادها ، ولقد اختبر في قطاع المصارف التجارية الخاصة ممثلاً بسبعة مصارف تعدّ من المصارف الأهلية العراقية المهمة العاملة في هذا القطاع ، وهي (مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الاهلي العراقي ، مصرف آشور ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الاتحاد العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار). وطبّق على عينّة مكوّنة من (١٦٤) فرداً موزعين في مستويات إدارية بين (مديرين وموظفين IT). واستخدمت الاستبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع			

	البيانات والمعلومات ، فضلاً عن المقابلات الشخصية وبعض التقارير المالية المتعلقة بالمصارف ، وقد جرى اختبار عدد من الفرضيات الرئيسة والفرعية المتعلقة بعلاقات الارتباط وعلاقات التأثير بين متغيرات البحث، وكذلك الفروق المعنوية بين أبعاد متغيرات البحث الرئيسة ؛ وذلك للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث والوصول إلى الأهداف الموضوعة ، ولأجل تحليل البيانات والمعلومات استعملت العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) في احتساب : (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار البسيط والمتعدد) ، ولقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج ، من بينها وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين كل من النظام الألكتروني الشامل وجودة الخدمة المصرفية ، ووجود علاقة تأثير معنوي أيجابي بينهما ، وهذه النتائج جاءت متطابقة مع الفرضيات في هذا الجانب ، كذلك تتحقق الفرضيات المتعلقة بعدم بوجود فروق معنوية بين المديرين وموظفين IT في أبعاد النظام الألكتروني الشامل وجودة الخدمة المصرفية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	محمد راضي محمد			
أسم المشرف	م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على القيمة السوقية للأسهم بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٧– ٢٠١٨)			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	هدف البحث إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية والقيمة السوقية للأسهم ومدى تأثيرها فيها, والتعرّف على الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي لمعالجة هذه الظاهرة, وأعتمد البحث في تحليل البيانات السنوية خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠١٨)، وحاول البحث معالجة المشكلة المتمثلة بتعرض القيمة السوقية لأسهم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى تذبذبات مستمرة خلال مدة البحث وهذا			

	ما يجعلها بيئة غير مستقرة وغير مشجعة للأستثمار, وأيضا طاردة لرؤوس الأموال الأجنبية، ويدل ذلك على عدم تمتع القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة البحث بالاستقرار، مما يُؤدي إلى حدوث اضطرابات في قيمة المصرف, وثروة المساهميّن, وفقدان الثقة في الأستثمار بالأسهم، وانطلق البحث من فرضية وجود تأثيرات معنوية للأدوات الكمية للسياسة النقدية على القيمة السوقية لأسهم عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واستخدم البحث الأسلوب الوصفي النظري والتحليلي لبيان دور الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية، وتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات, إذ تم استخدام معامل الارتباط لقياس مستوى الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛ للتعرف على أي من المتغيرات المستقلة ذات الارتباط الأكبر, ومن ثم تم إحتساب مستويات التأثير للأدوات الكمية للسياسة النقدية على القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة البحث باستخدام الانحدار البسيط والانحدار المتعدد, وتم الوصول إلى نتائج فسرت طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**مرتضى حمد جواد**			
أسم المشرف	**أ.م.د.نضال رؤوف احمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**اثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) في النشاط المصرفي (بحث تطبيقي في المصرف الصناعي العراقي)**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف البحث إلى توضيح أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (١١٨) بقسميها (معايير الصفات - معايير الأداء في النشاط المصرفي بحث تطبيقي في المصرف الصناعي العراقي وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على مشكلة البحث التي تمحورت بمجموعة من الأسئلة التي كان أهمها مدى توافق الانشطة والاجراءات التدقيقية المعمول بها من قبل المصرف مع معايير الصفات والاداء**			

	المحددة من قبل المعهد الأمريكي للمتقفين الداخليين وتبنى البحث مجموعة من الحلول لزيادة كفاءة المدقق الداخلي كان من اهما اعداد وتهيئة برامج تأهيل وتطوير من قبل قسم التدقيق الداخلي لتطوير مهارات ومعارف موظفي القسم وتدريبهم على معايير التنقيق الداخلي الدولية. كما تم الاعتماد على مجموعة من الوسائل لجمع المعلومات والبيانات واجراء المقابلات أجل تحليل واقع التنقيق الداخلي في المصرف والوصول إلى نتائج مقبولة كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجموعة من موظفي المصرف المختصين بهذا المجال (منقفين داخليين ومحاسبين من أجل دعم نتائج الدراسة الميدانية إذا توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها وجود أثر في تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) بأقسامها كافه في النشاط المصرفي من وجهة نظر عينة البحث كما أظهرت نتائج الدراسة عن وجود وضعف في تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية وتطبيقها في المصرف كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها لتنفيذ مهام التنقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية كما نشرها معهد المنافقين الداخليين وتشمل معايير الصفات ومعايير الأداء.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**مروة اياد خليل**			
أسم المشرف	**أ.م.د.حمزة فائق وهيب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الرقابة الاشرافية في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تواجه السلطات الإشرافية العديد من التحديات التي أفرزها التقدم التكنولوجي واتساع أعمال التجارة الإلكترونية إلى ظهور أنظمة ووسائل دفع الإلكترونية لتحل محل الوسائل التقليدية التي لم تحقق الغاية المرجوة لإتمام التعاملات الآلية والتحويلات الإلكترونية محلياً وعالمياً ولإنشاء نظام مدفوعات متكامل ، وكون البيئة المصرفية العراقية حديثة الاستخدام لهذه التقنية إذ أنها تتسم بالطابع التقليدي المعتمدة على النقود في تعاملاتها كافة ، لذا واجه القطاع المصرفي صعوبة في الاستخدام لهذه**			

	التقنية من أغلب فئات المجتمع ثقلة الثقافة والوعي المصرفي وضعف المعرفة التقنية والفنية فضلاً عن عدم الفهم والإدراك بالمزايا التي تحققها وإمكانية التخلص من مشاكل النقود وما تحمله في طياتها من مشاكل السرقة والتزوير والطباعة وغيرها، وبهذا شكل كتحدي إلى عزوف أغلب الزبائن عن إستخدامها فضلاً عن المخاطر التي ترافقها كالتشغيلية والقرصنة وهنا يبرز الدور الرقابي للبنك المركزي في مواجهة هذه التحديات والحيلولة دون وقوعها لضمان نظام مدفوعات أمن وكفوه. **لقد أنطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها (توجد علاقة تأثير بين الرقابة الإشرافية ومخاطر الدفع** **الإلكتروني) واستخدمت استبانة محكمة لأثبات هذه الفرضية.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**ايهاب احمد فاضل**			
أسم المشرف	**أ.د.هيثم عبد الخالق**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**الادوات الكمية للسياسة النقدية في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧ (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يمثل الاستقرار المصرفي نقطة الانطلاق نحو الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي، اذ يتطلب وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الانتاجية للمستويات الممكنة، اذ تعكس سلامة القطاع المصرفي قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي، وبدأ البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠١٦ يعتمد على المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المصرفي في العراق ومن خلال هذا المؤشر شهد الاستقرار المصرفي في العراق تقلبات مستمرة خلال فترة البحث ـ٢٠١٠ـ ٢٠١٧، وان القيمة التي شهدها المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال مدة البحث كانت قريبة من الصفر، إذ إن قيمة المؤشر التجميعي التي يعتمدها البنك المركزي**			

	العراقي تتراوح بين الصفر وما لا نهاية وان مشكلة البحث هي (التقلبات المستمرة التي يشهدها المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال مدة البحث ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١٧، الأمر الذي يدل على عدم تمتع الجهاز المصرفي العراقي بالاستقرار وان ذلك يؤدي الى حدوث اضطرابات في النظام المالي وفقدان الثقة فيه، مما ينعكس على ضعف في فاعلية تأثير الادوات النقدية للسياسة النقدية المطبقة من البنك المركزي العراقي في القطاع المصرفي) . وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر في الاستقرار المصرفي في العراق، ويتشعب من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات خلاصتها انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الادوات الكمية للسياسة النقدية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي ومؤشراته الجزئية واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي النظري والتحليلي والاسلوب القياسي لبيان اثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠_٢٠١٧.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	حيدر علي عبد الله			
أسم المشرف	أ.م.د.وفاء عبد الامير حسن			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	قياس جودة الارباح وتاثيرها على قيمة المصرف السوقية وفق نموذج Tabin sQ بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية			
السنة	٢٠٢٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	سعى الباحث الى قياس جودة الارباح وبيان تأثيرها على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث مقاسه وفق نموذج Tobins، إذ اشتمل مجتمع البحث			

	للمصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على (٢٤) مصرفاً أما عينة البحث فقد اشتملت على (٧) مصارف ، وأعتمد البحث على البيانات المالية من القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية في المدة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ولإختبار فرضيات البحث أستخدم الباحث أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، وأنموذج الانحدار المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون للوصول الى نتائج البحث. **توصلت نتائج البحث إلى أن المصارف عينة البحث تحظى بمستوى مقبول من الجودة في أرباحها من حيث توافر صفة أو أكثر من صفات الجودة في الارباح ، مما يفسر عن وجود تباين بين المصارف عينة البحث من حيث اهتمامها وتمتعها بصفات جودة الارباح المرغوبة من جانب آخر أثبت البحث أن المتوسط العام للقيمة السوقية للمصارف عينة البحث مقاسه وفق توبين كيو أقل من قيمتها الدفترية وهو ما يثبت مشكلة البحث والتي تنطلق من وجود إنخفاض ملحوظ في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**مرتضى طه حضير**			
أسم المشرف	**أ.م.د.خلود هادي عبود**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور التسويق المصرفي الالكتروني في تحقيق القيمة المدركة للزبون بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يسعى هذا البحث إلى معرفة مدى مساهمة التسويق المصرفي الإلكتروني في تحقيق القيمة المدركة للزبون في المصارف التجارية العراقية، فضلاً عن تحديد مستوى القيمة المدركة للزبون من اجل المساهمة في زيادة وعي المصارف التجارية العراقية**			

	بأهمية القيمة المدركة للزبون، وتوجيه انظار متخذي القرار في تلك المصارف نحو تحقيق قيمة تفوق توقعات الزبون، ويهدف هذا البحث إلى تحليل مدى مساهمة التسويق المصرفي الإلكتروني في إضافة قيمة يدركها الزبون، فضلاً عن تشخيص أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية العراقية لمواكبة التطورات المتسارعة لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة متغيرات البحث، إذ تم الإعتماد على أسلوب المقابلات الشخصية مع مجموعة من موظفي المصارف الحكومية والأهلية عينة البحث والتي شملت (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)، فضلاً عن اداة البحث الرئيسة الاستبانة) لجمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS) ، فقد كانت عينة البحث (القصدية) مكونة من (١٢٥) موظف من مجموع مجتمع البحث البالغ (١٦٧) موظف وعينة من مختلف الزبائن الذين يتعاملون مع هذه المصارف والبالغ عددهم (١٢٥) زبون وللإجابة على تساؤلات البحث تم اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث الرئيسة والفرعية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**نصار بشار حسين**			
أسم المشرف	**أ.م.د.خلود هادي الربيعي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الخدمات الدفع الالكتروني في تطوير الصيرفة الالكترونية "بحث استطلاعي لاراء عينة من زبائن شركات مزودي الدفع الالكتورني بالعراق"**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**لقد واجه العراق تحديات كبيرة وخطيرة لإصلاح الجهاز المصرفي منذ عام ٢٠٠٣ خاصة ضعف الثقة بالمصارف وضعف دورها في النشاط الاقتصادي والتنموي رافقه تخلف في النواحي التنظيمية والتشريعية وسعى البنك المركزي العراقي للقيام ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي، ومنها اصدار انظمة للمدفوعات الإلكترونية لمواكبة التقدم العالمي ولتقليل الاعتماد على التداول النقدي الورقي ويسعى هذا البحث الاستطلاعي الى دراسة دور شركات**			

	مزودي خدمات الدفع الإلكتروني في تطوير الصيرفة الإلكترونية في العراق، وبيان مدى الفجوة بين تكنولوجيا الدفع الالكتروني العالم والتي تستخدمها شركات الدفع في العراق، تم فيه جمع وتحليل البيانات المتاحة لدى الشركات المعنية بالدفع الإلكتروني والبنك المركزي العراقي والمصارف بالإضافة إلى عينة من الزبائن المتعاملين مع تلك الشركات والمصارف وتم فحص الفرضيات التي تنص احداها على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للعوامل التقنية وشركات الدفع الالكتروني معا على تطور الصيرفة الالكترونية في العراق) و اثبت التحليل الإحصائي رفض الفرضية بتأكيد وجود علاقة بينهما عند مستوى معنوية (...) المطبقة حاليا فير. **وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات الرئيسة منها: انه على الرغم من ضعف أداء بعض شركات الدفع بسبب قلة تجربتها وحداثة تأسيسها، وعدم انتشار الوعي المصرفي الألكتروني الكافي لدى الغالبية العظمي من الجمهور العراقي، الا انه توجد هناك مؤشرات لتفضيل الجمهور لاستخدام الهاتف النقال والحاسب للتعاملات المصرفية، خاصة من قبل الفئات العمرية الشابة بدلا من التعامل النقدي المباشر مع المصارف.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**نوار يونس**			
أسم المشرف	**أ.م.د.هيثم عبد الخالق**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور البنك المركزي العراقي في التعافي لبعض المصارف التجارية الخاصة تحت الوصاية (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)**			
السنة	**٢٠٢٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يمثل الدور الاشراقي والرقابي للبنك المركزي نقطة الانطلاق نحو ايجاد قطاع مصرفي رصين، اذ ان الاجراءات والتعليمات والقوانين التي يصر البنك المركزي على تنفيذها بمنتهى الدقة وان كانت لحماية حقوق المودعين والمساهمين بالدرجة الأساس الا انها تصب في مصلحة المصرف في النهاية، اذ انها تسعى إلى تحسين اداء المصارف التجارية وتحصينها ضد الوقوع في الاخطاء الفادحة، كما انها تسهم في بناء قطاع مصرفي رصين ومستقر وأمن يسهم في تحقيق الرفاهية والتوظيف**			

	الامثل للموارد الاقتصادية . **حيث شهد القطاع المصرفي في العراق تراجع في الاداء المالي للمصارف التجارية خلال مدة البحث ٢٠١١-٢٠١٧ ، وتدخل البنك المركزي العراقي باتخاذة الاجراءات الملائمة من أجل الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين وسمعة القطاع، من خلال التدخل المباشر وفرض وصايته على المصارف المتعثرة ، تراوحت هذه الاجراءات باعادة بعض المصارف الى ممارسة اعمالها الطبيعية والبعض الآخر ما زال يحاول بين النجاح والفشل الاسباب سيحاول البحث من دراستها . وعالج البحث (وجود مصارف تراجع أداؤها المالي وبحسب مؤشرات الاداء المالي إلى المستوى التي اصبح من الصعب عليها الالتزام بمتطلبات عمليات الصيرفة التجارية مما قد ينعكس على الجهاز** **المصرفي سلباً بشكل عام) . وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن يساهم البنك المركزي) بدوره الجهة الاشرافية والرقابية) في معالجة حالة التعثر للمصارف التجارية في العراق من خلال اتخاذ الاجراءات المناسبة سواء قبل وضع المصرف تحت الوصاية اوبعدها.**